

شيئا قال ما وجد قال التمس ولو تخافا من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم هل معك شئ من التران فقال نعم فقال رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم وجعلها بما معك من التران في الحديث دليل
على عرض المراه نفسها على من تزوجها وقولها وهبت نفسي لك مع سكوته
صلى الله عليه واله وسلم دليل لجواز هبة المراه نفسها صلى الله عليه واله وسلم
كما في الابه فاذا تزوجها على ذلك صح النكاح من غير صداق لانه في الحال
ولا في المال ولا بالادخول ولا بالفاه وهذا موضع الخصوصيه فان
غيره ليس كذلك فلا بد من المهر في النكاح اساسا او مهر المثل او
واستدله من اجاز من الشافعيه انعقاد نكاحه صلى الله عليه
واله وسلم بلفظ الهبه ونهه من شعبة الابلغظ الانكاح والتزويج كغيره
صلى الله عليه واله وسلم وجعل الخصوصيه في عدم لزوم المهر فقط وقوله صلى الله
عليه واله وسلم هل عندك من شئ تصدقها دليل على طلب الصداق في النكاح
وتسميته فيه وقوله صلى الله عليه واله وسلم ان اراك هذه ان اعطيتها جلد
جلست ولا ان اراك دليل على الارشاد الى المصالح من كبير القوم والرق
برعيته وقوله فالتمس ولو تخافا من حديد دليل على استحباب الاخذ بالعقد
من ذكر الصداق لانه اقطع للنزاع وانفع للمراه فانه لو حصل الطلاق
قبل الدخول وجب لها نصف المهر واستدل به من يرى جواز الصداق
بما قل او اكثر وهو مذهب الشافعي وغيره ومذهب مالك ان اقله ربع
دينار او ثلثه دراهم او قيمتها ومذهب ابو حنيفه ان اقله عشرة دراهم
ومذهب بعضهم انه خمسة دراهم واستدل به على جواز اتخاذ حاتم
من الحديد وفيه خلاف لبعض السلف وقد قيل عن بعض الشافعيه
كواصته وقوله صلى الله عليه واله وسلم وجعلها اختلف في هذه الـ

اللفظه

اللفظه فتمهم من رواها كما ذكر ونهه من رواها ملكتها فاستدل بهذه الروايه
من يرى انعقاد النكاح بلفظ التملك الا ان هذه اللفظه واحده في حديث
واحد اختلف فيها والظاهر الغالب ان الواقع منها احد الالفاظ لاظهار
فالصواب في مثل هذه النظر الى الترجيح باحد وجهه ونقل عن الدارطني
ان الصواب روايته من رواه وجعلها وان قال وهم اكثر واخطأ وقال
بعض المتأخرين ويحتمل صحة اللفظين ويكون اجري لفظ التزويج او لاء
فملكها تم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق والله اعلم قلت هذا
اولا بعيد فان سياق الحديث يقتضي تعيين موضوع هذه اللفظه التي
اختلف فيها وانها التي انعقد بها النكاح واختلف موضع كل واحد من
اللفظين وهو بعيد جدا او ايضا لمقصده ان يعكس الامر ويقول كان
انعقاد النكاح بلفظ التملك وقوله صلى الله عليه واله وسلم وجعلها اخيرا
عمامه بمعناه فان ذلك التملك هو تملك نكاح وايضا فان روايه
من يرى ملكتها التي لم تتعرض لتاويلها بعيد فيها ما قال الآعلى سبيل الا
الاخبار من الماضي بمعناه ولخصه ان يعكسه وانما الصواب في مثل هذا
ان ينظر الى الترجيح والله اعلم وفي لفظ الحديث متمسك لمن يرى جواز
النكاح بتعليم التران والروايات مختلفه في هذا الموضوع اعني قوله
بما معك من التران والناس متنازعون ايضا في تاويله فمنهم من يرى
ان الباعث التي تقتضي المقابله في العقود كقولها بعثك كذا بكذا او نحو ذلك
بكذا ومنهم من يراها بالنسبه اى بسبب ما معك من التران امانات
تحتل النكاح عن العوض على سبيل التخصيص لهذا الحكم بهذه الواقعه
واما بان تخلع من ذكره فقط وثبت فيه حكم الشريه في امر الصداق الحد
الحديث الثالث عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه واله